القراءات القرآنية المتواترة ومواقف النحاة منها آية النساء (١/٤) أنموذجاً

د. عبد المجيد أحمد فلاح

نزل القرآن الكريم على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ منجّماً خلال بضعة وثلاثين عاماً، أقرأ جبريلُ الرسولَ ـ صلى الله عليه وسلم ـ القرآن من أوّله إلى آخره، والرسول بدوره كان يعلّمه الصحابةَ مشافهةً، يتلوه على صحابته حسب لهجاتهم الفصيحة، فيأخذون هذه القراءة بلهجاتهم التي تختلف من قبيلة إلى أخرى، فنشأ من هنا اختلاف القراءات، ولمّا تفرّق الصحابة في البلاد أخذ عنهم التابعون، وأخذ من تبعهم عنهم حتّى وصل الأمر إلى أئمّة القرّاء المشهورين، الذين انقطعوا لهذا العلم ضبطاً وإتقاناً ونشراً.

والأمّة الإسلاميّة اعتمدت في نقل القرآن وتدوينه على الحفاظ بعد حروب الردّة، وأرسل بعد ذلك عثمان ـ رضي الله عنه ـ إلى كلّ مصر من الأمصار مصحفاً يوافق قراءته، وقرأ أهلُ كلّ مصر بما في مصحفهم من قراءة تصلُ بسندها إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ واجتمع لهذه القراءات أئمّةٌ ثقات، جمعوا بين الدراية والرواية، فالمقرئ هو الذي أخذ القراءة متواترة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وصحّح سندها برواية العدول الضابطين، وهؤلاء القرّاء هم نافع بن عبدالرحمن١ (ت ١٦٩ هـ) إمام أهل المدينة، قرأ على سبعين من التابعين، وعبدالله بن كثير٢ (ت١٢٠هـ) إمام أهل مكّة، وكان فصيحاً بليغاً، وأبو عمرو بن العلاء٣ مقرئ أهل البصرة (ت١٥٤هـ)، وعبدالله بن عامر٤ (ت١١٨هـ) إمام أهل الشام في القراءة، وعاصم بن أبي النجوده ، شيخ الإقراء بالكوفة، وحمزة بن عمارة الكوفيّ٦ (١٥٦هـ) وعليّ بن حمزة الكسائيّ٧ (ت١٨٩هـ) هؤلاء الأئمّة هم " الذين جمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميّزوا الصحيح والمشهور والشاذّ، بأصولٍ أصّلوها، وأركان فصّلوها"٨.

فالقراءة القرآنية المتواترة هي التي روتها الأمّةُ بالأسانيد الصحيحة جيلاً عن جيل، عن أفصح من نطق بالضاد، محمّد ـ صلى الله عليه وسلّم ـ فقرأ بها، وأقرأها لأصحابه حتّى وصلت إلينا كما هي، ومن هنا يتجلّى لنا الخطأ في موقف بعض أعلام اللغة والنحو المعارض للقراءات القرآنيّة عندما تتعارض مع قواعدهم النحويّة، فنراهم يغلّبون القاعدة النحويّة المستحدثة على القراءة المتواترة المخالفة لهذه القاعدة أو تلك، والأَولى أن تكون القراءة المتواترة أصلاً في قبول القاعدة أو ردّها؛ لما بيّناه من أنَّ القراءة المتواترة وصلت إلينا من الرسول ـ صلى الله عليه وسلّم ـ كما هي.

والقراءة الصحيحة ما توافرت فيها ثلاثة أركان، وضعها علماء القراءات، وهي أن توافق العربية بوجه من الوجوه، سواء أكان ذلك الوجه فصيحاً أم أفصح، مجمعاً عليه أم مُختلفاً فيه اختلافاً لا يضرُّ مثله، وأن تكون موافقة في رسمها لأحد المصاحف العثمانيّة، ولو احتمالاً، وأن تكون صحيحة الإسناد، أي يرويها عدلٌ ضابطٌ عن مثله إلى الرسول ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ من غير شذوذ ولا علّة قادحة، فكلُّ قراءة اجتمعت فيها هذه الأركان الثلاثة يُحكمُ بقبولها، ولا فرق بينها وبين القرآن٩. أمّا القراءات الشاذّة فهي كلُّ ما وراء القراءات العشر١٠.

وبعد هذه المقدّمة عن نشأة علم القراءات، وشروط القراءة الصحيحة، نأتي لنرى مواقف النحاة من القراءات، وخاصّة المتواترة منها، والحقُّ أنَّ الخلاف بين القرّاء والنحاة قديمٌ مستشرٍ، تمتدُّ جذوره إلى نحاة البصرة المتقدّمين الذين عابوا على أئمّة القرّاء الكبار قراءات بعيدة في العربية، ونسبوا إليهم اللحن؛ لمخالفتهم قواعد النحو وأصوله١١ ، " بل لم يكتفِ النحويون بتلحين ما خالف قواعدهم، وإنّما كان منهم تلحينٌ لبعض القراءات المتواترة مع موافقتها لأقيستهم"١٢، ولا يخفى على كثير من الدارسين والباحثين أنَّ كثيراً من النحاة قد يضعّفون القراءة الصحيحة المتواترة، ويردّونها أحياناً، بل قد يخطّئون إمامها، يستوي عند بعضهم

تلحين القراءة المتواترة والشاذّة!! استوى في ذلك المذهبان البصري والكوفي، ففيهما من يقبل القراءة ويأخذ بها، وفيهما من يردّها ويعارضها ويرفضها إذا ما خالفت قاعدة نحويّة، فسيبويه مثلاً يرى أنَّ القراءة سنّةٌ متّبعة يجب اتّباعها وعدم مخالفتها١٣، في حين ذهب إلى أنَّ مثل قراءة ابن أبي إسحاق١٤ بتحقيق الهمزتين رديء١٥ ، ونقل في كتابه تلحين أبي عمرو قراءة ابن مروان: (هؤلاءِ بناتي هُنَّ أَطْهَر لَكُم) بالنصب١٦، بل منع سيبويه نفسه إدغام الراء في اللام١٧، وقد جاء ذلك في قراءة سبعيّة لأبي عمرو في قوله تعالى: (فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ)١٨ .

والأخفش قد يرفض القراءة إذا ما خالفت أبنية العربية، ويقول: " وبلغنا أنَّ الأعمش قال (بمصرخي)١٩ فكسر٢٠، وهذا لحنٌ لم نسمع به من أحد من العرب ولا أهل النحو"٢١، والمازني بلغ به الأمر أن سخر من القرّاء وطعن عليهم، وعدَّهم من الجهلاء الذين يتعلّقون بالألفاظ ويجهلون المعاني٢٢، والمبرّد ينكر بعض القراءات ويخطّئ أصحابها في غير ما موضع من المقتضب، فقد ردّد ما حكم عليه المازني في قراءة نافع المدني٢٣ عندما قال: "فأمّا قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) - بالهمز - [من قوله تعالى: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ) ٢٤]، فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرأها لحناً نحواً من هذا" ٢٥.

وفي قراءة من قرأ (ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ)٢٦ بسكون اللام في (فلْينظر)٢٧ قال المبرّد: إنها لحن٢٨، وعندما قرأ بعض القرّاء (ثلاث مائةٍ سنين)٢٩ بالإضافة٣٠، قال المبرّد: " وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثلها في الشعر للضرورة"٣١ ، وفي قراءة : (وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)٣٢ في العطف على (إِنَّ) وعلى (في)٣٣ قال المبرّد: " وهذا عندنا غير جائز"٣٤.

وقد انتقد المبرّد أيضاً قراءة أبي عمرو٣٥: (إلى بارئكم)٣٦ بتسكين الهمزة، ووصفها باللحن، عندما قال: " لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لحنٌ "٣٧ ، وابن جنّي كان له غير ما موقف من القرّاء عامّة، حيث وصفهم حيناً بضعف الدراية٣٨ ، وحيناً بالسهو والغلط، مُحتجّاً بأنْ لا قياس لهم يرجعون إليه، لكنّه في المحتسب٣٩ يدافع ويذبُّ عنهم، ويردُّ على من يُخطّئهم في القراءات الشاذّة٤٠.

وقرأ ابن عامر٤١: (وَلِكُلٍّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا)٤٢ بالإضافة، فانتقدها الإمام الطبري، وحكم عليها بالخطأ.٤٣ وكذلك عندما أدغم أبو عمرو٤٤ راء (شهر) في راء (رمضان) في قوله تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)٤٥ قال ابن عطيّة: " وذلك لا تقتضيه الأصول؛ لأنه جمع بين ساكنين على غير حدِّهما".٤٦

وقرأ حمزة٤٧ (إِلاَّ أَنْ يُخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ)٤٨ بضم الياء على البناء للمفعول، وردّه النحّاس بقوله: " ولا أعلم في اختيار حمزة أبعد من هذا الحرف؛ لأنه لا يوجبه الإعراب، ولا اللفظ، ولا المعنى..."٤٩.

وقرأ نافعٌ : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَةٍ)٥٠ - بضمِّ السين٥١ - وردّه كذلك النحّاس وقال: "لم يأتِ (مَفْعُلة) إلا في حروف معدودة، ليس هذه منها، وأيضاً فإن الهاء زائدة، ولم يأتِ في كلامهم (مَفْعُل) البتّة "٥٢.

والزمخشريُّ يحكم على قراءة ورش٥٣ بإبدال الهمزة الثانية ألفاً محضةً من قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ)٥٤ بأنها لحنٌ، بحجّةِ أنَّها تؤدّي إلى الجمع بين ساكنين على غير حدِّهما، وأنَّ تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين، يقول:" فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً؟ قلت: هو لاحنٌ خارجٌ عن كلام العرب خروجين: أحدهما الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه - وحدُّه أن يكون الأوّل حرف لين، والثاني حرفاً مُدغما... والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحرّكة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين..."٥٥

ولم يكن نحاة الكوفة بعيدين عن هذا الخلاف، فالكسائي إمام هذه المدرسة يقول: (من قرأ: (قد سمع)٥٦ فبيّن الدال عند السين٥٧ فلسانه أعجمي ليس بعربي"٥٨، والفرّاء يقول عن قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب (بمصرخيّ): "لعلّها من وهم القرّاء، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم"٥٩ ويقول في موضع آخر: "وقرأها حمزة٦٠ على هذا المعنى (إلا أن يُخافا)٦١ ولا يعجبني ذلك"٦٢. وفيما يلي نأتي إلى قراءة متواترة أنموذجاً لبيان مواقف النحاة منها:

(...وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ...) النساء ١/٤.

قرأ حمزة وجماعة بالخفض (والأرحام)٦٣ عطفاً على الضمير في (به)، أي أنها يتساءل بها كما تقول: أسألك بالله وبالرحم، وهذه القراءة لا

تجوز عند متقدّمي نحاة البصرة؛ لأنّهم لا يجيزون عطف الاسم الظاهر على مضمر مخفوض٦٤، وذلك عند سيبويه قبيح لا يجوز إلا في الشعر٦٥، كقوله٦٦:

فاليومَ قَرَّبتَ تهجونا وتشتمنا

فاذهبْ فما بكَ والأيامِ منْ عجبِ

ونقل الزجّاج عن المازني عدم جواز ذلك؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه عليه شريكان، يحلُّ كلُّ واحد منهما محلَّ صاحبه، فكما لا يجوز: مررت بزيدٍ وكَ ، فكذلك لا يجوز: مررت بكَ وزيدٍ٦٧، واعترض أبو حيّان تعليل المازني قائلاً: "وتعليل المازني مُعتَرضٌ بأنه يجوز أن تقول: رأيتك وزيداً ولا يجوز رأيت زيداً و كَ، فكان القياس رأيتك وزيداً أن لا يجوز"٦٨ .

أما المبرد فقد وصل به الأمر أنّه أنكر هذه القراءة إلى درجة تحريم القراءة بها، ففي كتاب التذكرة عن الفارسيّ أنَّ أبا العبّاس المبرّد قال: " لو صلّيتُ خلف إمام يقرأ (ما أنتم بمصرخيّ) و(واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بالكسر لحملت نعلي ومضيت "٦٩.

وحكى ابن عادل الحنبلي عن الفرّاء ـ الذي مذهبه جواز ذلك ـ أنه قال: "حدّثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم، قال: (والأرحامِ) هو كقولك أسألك بالله وبالرحم، قال: وهذا قبيح؛ لأن العرب لا تردُّ مخفوضاً على مخفوض قد كني به، وضعّفه بعضهم بأنه عطف للمظهر على الضمير، وهو لا يجوز، لم يستحسنوا عطف المظهر على الضمير المرفوع، فلا يجوز أن يقال: اذهب وزيد، و ذهبت وزيد، بل يقولون: اذهب أنت وزيد و ذهبت أنا وزيد قال تعالى: (فاذهب أنت وربك)٧٠ مع أنَّ الضمير المرفوع قد ينفصل، فإذا لم يجز عطف المظهر على الضمير المرفوع مع أنه أقوى من الضمير المجرور؛ بسبب أنه قد ينفصل، فلأن لا يجوز عطف المظهر على الضمير المجرور مع أنه لا ينفصل البتّة أولى"٧١. وردَّ ابن عادل بأنَّ حمزة أحد القرّاء السبعة، وأنه لم يأتِ بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وذلك يوجب القطع بصحة اللغة، ولا التفات إلى أقيسة النحاة عند وجود السماع... وحمزة بالرتبة السّنيّة المانعة له من نقل قراءة ضعيفة٧٢.

أمّا الزجّاج فقد جعل قراءة الجر خطأً في العربية، يقول:" فأمّا الجر في (الأرحام) فخطأٌ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر..."٧٣، وذهب أبو عليّ الفارسي إلى أنَّ هذه القراءة ضعيفة في القياس٧٤، وتبع الزمخشريُّ هؤلاء في تضعيفهم هذه القراءة، وزاد بأن وصفها بعدم السداد، وعلّل ذلك بما سبق أن أورده الزجّاج، يقول: "والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد؛ لأن الضمير المتّصل متّصلٌ كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: مررت به وزيدٍ، وهذا غلامه وغلام زيد، شديدي الاتّصال، فلمّا اشتّد الاتّصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز، ووجب تكرير العامل، كقولك: مررت به وبزيد، وهذا غلامه وغلام زيد..."٧٥.

ونقل القرطبيُّ عن القشيريّ أنَّ " مثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة النحو ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتراً يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن ردَّ ذلك فقد ردَّ على النبي صلى الله عليه وسلم، واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يقلّد فيه أئمة اللغة والنحو، فإن العربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يشكُّ أحد في فصاحته"٧٦ وقال أيضاً: "وقد تكلّم النحويون في ذلك، فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحلُّ القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح، ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علّة قبحه، قال النحّاس: فيما علمت، وقال سيبويه: لم يعطف على المضمر المخفوض لأنه بمنزلة التنوين، والتنوين لا يعطف عليه، وقال جماعة: هو معطوف على المكني....وهو الصحيح في المسألة ..."٧٧

ودافع ابن جنّي عن هذه القراءة رادّاً على المبرّد خاصّة ومن خطّأها عامّة بقوله: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العبّاس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخفُّ وألطف، وذلك أنَّ لحمزة أن يقول لأبي العبّاس: إنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية، حتّى كأنّي قلت: وبالأرحامِ، ثمَّ حذفت الباء لتقدّم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل أنزل، ولم تقل: أمرر به ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدّم ذكرهما..."٧٨. مع أنَّ ابن جنّي جعل في (اللمع) عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور ممتنعاً، يقول: "فإن كان المضمر مجروراً لم تعطف عليه إلا بإعادة الجار، تقول: مررت بك وبزيد، ونزلت عليه وعلى جعفر، ولو قلت: مررت بك وزيدٍ كان لحناً..."٧٩.

أمّا الكوفيّون٨٠ فقد احتجّوا بهذه القراءة على جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجار، واستشهدوا لذلك بكثير ممّا جاء في التنزيل الكريم وكلام العرب، من ذلك قوله تعالى: (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ)٨١ وقوله تعالى: (لَكِنْ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ)٨٢ فـ (ما يتلى) في موضع خفض؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن)، و(المقيمين) في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك)، وقد رجّحَ ابن مالك في هذه المسألة رأي الكوفيين، مُخالفاً مذهب البصريين عندما قال٨٣:

وعود خافض لدى عطف على
ضمير خفض لازماً قد جعلا
وليس عندي لازماً إذ قد أتى
في النظم والنثر الصحيح مُثبتا

ويحسن أن نشير في هذا السياق إلى رأي الإمام الرازي الذي أورد اعتراض هؤلاء النحاة على هذه القراءة، ثمَّ ردَّ عليهم بقوله: "واعلم أنَّ هذه الوجوه ليست وجوهاً قويّةً في دفع الروايات في اللغات، وذلك لأنَّ حمزة أحد القرّاء السبعة، والظاهر أنّه لم يأتِ بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - وذلك يوجب القطع بصحّة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لا سيّما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت، وأيضاً فلهذه القراءة وجهان، أحدهما: أنّها على تقدير تكرار الجار، كأنَّه قيل: تساءلون به وبالأرحام، وثانيهما: أنّه ورد ذلك في الشعر... والعجيب من هؤلاء النحاة أنَّهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنّهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن "٨٤. وبمثل هذا ردّ النيسابوري عندما قال: "ومن قرأ بالجرّ فلأجل العطف على الضمير المجرور في (به)، وهذا وإن كان مستنكراً عند النحاة بدون إعادة الخافض؛ لأن الضمير المتّصل من تتمّة ما قبله، ولا سيّما المجرور، فأشبه العطف على بعض الكلمة، إلا أنَّ قراءة حمزة ممّا ثبت بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز الطعن فيها لقياسات نحويّة واهية كبيت العنكبوت"٨٥.

ولا بدَّ هنا من ذكر كلمة أبي حيّان الأندلسي المأثورة في ردّه على نحاة البصرة ومن تابعهم إنكارهم قراءة حمزة : " ذهبت طائفة إلى أن الواو في (والأرحام) واو القسم، لا واو العطف، والمتلقّى به القسم هي الجملة بعده، ولله أن يقسم بما شاء من مخلوقاته على ما جاء في غير ما آية في كتاب الله تعالى، وذهبوا إلى ذلك فراراً من العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار... وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطيّة من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز، ...وأما قول ابن عطيّة فجسارة قبيحة لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم، قرأ بها سلف الأمّة، واتصلت بأكابر قرّاء الصحابة الذين تلقّوا القرآن من فِيِّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم... وإنما ذكرت هذا لئلا يطّلع غمرٌ على كلام الزمخشري وابن عطيّة في هذه القراءة فيسيء ظناً بها وبقارئها، فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك، ولسنا مُتَعَبّدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممّن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية "٨٦.

وبعد هذا التفصيل في هذه القراءة قبولاً وردّاً فإنَّه ترجَّح لي جواز عطف الاسم الظاهر على المضمر من غير إعادة الجار، لوجود شواهد كثيرة في القرآن غير ما مرَّ، كقوله تعالى: (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)٨٧، وقوله تعالى: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ)٨٨، وورود الكثير من النظم الذي يؤيّدُ السماع الذي جاء به حمزة، من ذلك قول العبّاس بن مرداس٨٩:

أَكُرُّ على الكَتيبة لا أُبالي
أَفيها كانَ حَتْفي أم سواها

وقول مسكين الدارميّ٩٠:

تُعَلَّقُ في مثلِ السَّواري سيوفُنا
وما بينها والأرضِ غَوْطٌ نَفانفُ

وقول الآخر٩١:

هَلَا سَأَلت بذي الجماجم عنهم
وأبي نعيم ذي اللواء المحرق

وما أنشده سيبويه٩٢:

فاليوم قرَّبتَ تَهجونا وتَشْتِمُنا
فاذْهَبْ فما بِكَ والأيَّام من عَجَب

وورود غير ذلك كثير٩٣ ممّا يُحتَجُّ به لهذه القراءة، مع أنَّها قراءة سبعيّة محكمة، وكتاب الله غاية في الفصاحة،

لا ينبغي أن يهمل النحاةُ الاحتجاج به والقياس عليه، بل يجب ألّا يُقاسَ هو على غيره من أبيات قالتها العرب، ونعضد رأينا هذا بما اختاره أبو حيّان وذهب إليه عندما قال: " والذي نختاره أنَّه يجوز ذلك في الكلام مُطلقاً؛ لأنَّ السماع يعضده والقياس يقوّيه... ومن ادّعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب "٩٤ وعندما قال أيضاً: " وما ذهب إليه البصريون وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطيّة من امتناع العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك..."٩٥.

أخيراً نقول: إنَّ اللغات مهما اختلفت وتعدّدت تظلُّ حجّةً كما يقول ابن جنّي٩٦، وما القراءات القرآنيّة المتواترة إلا صور مختلفة لهذه اللغات، مصداقاً لقول الرسول الكريم ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ : " نزل القرآن بسبع لغات كلُّها شاف واف "٩٧، وقد قال ابن خالويه: " إنَّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غير القرآن، لا خلاف في ذلك "٩٨ فإذا كان الشاذُّ يُوصفُ بالفصاحة، فإنَّه من الأولى أن توصف القراءة المتواترة بالفصاحة أيضا؛ لأنَّها في ثبوتها وصحّة سندها دليلُ فصاحتها، فهي منقولةٌ عن أئمّة رواة يُحتَجُّ بكلامهم٩٩، بله روايتهم عن أفصح من نطق بالضاد ـ صلّى الله عليه وسلّم ..

إنَّ القراءات القرآنيّة المتواترة موجودة قبل تقعيد القواعد النحويّة، وهي ثابتة لا تتغيّر بتغيّر وجوه الإعراب واختلافها، أمّا القواعد النحويّة فهي إنّما قامت لحفظ القرآن الكريم من اللحن، وصوناً للغة العربية التي جاء بها هذا القرآن، وفي هذا السياق يقول صاحب تفسير المنار: "وقد اعترض النحاة البصريون على حمزة في قراءته هذه؛ لأن ما ورد قليلاً عن العرب لا يعدّونه فصيحاً، ولا يجعلونه قاعدة، بل يسمّونه شاذاً، وهذا من اصطلاحاتهم، ومثل هذه اللغات التي لم يُنقل منها شواهد كثيرة قد تكون فصيحة، ولكن هؤلاء النحاة مفتونون بقواعدهم، وقد نبّه الأستاذ الإمام على خطئهم في تحكيمها في كتاب الله تعالى، على أنه ليس لهم أن يجعلوا قواعدهم حجّة على عربي ما... فالعطف على الضمير في (به) جائز بنصِّ هذه الآية على هذه القراءة، ...وإنَّ المنكرين على حمزة جاهلون بالقراءات ورواياتها، متعصّبون لمذهب البصريين من النحاة، والكوفيون يرون مثل هذا العطف مقيساً، ورجّح مذهبهم هذا بعض أئمة البصريين"١٠٠ فينبغي على النحاة عندما قعّدوا قواعدهم أن تكون هذه القواعد تبعاً للقرآن الكريم وقراءاته المتواترة، التي أثرت الدراسة النحويّة من خلال تعدّد وجوه الإعراب، يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: " إنَّ تعدّد أوجه الإعراب لهذا الفهم ضربٌ من ضروب إعجاز القرآن، ودليلٌ على ثراء نصّه وخصوبة عطائه، وتعدُّدِ إشعاعه، بحيث تبدو الجملة القرآنيّة كالماسة المشعّة أنّى استقبلتها ألقت عليك بأضواء "١٠١ فيكون من الغرابة موقف البصريين المخالف في بعض قواعده أصول القراءات القرآنيّة، مع أنَّه لا خلاف في وجوب أن يكون القرآن وقراءاته المتواترة أصلاً من أصول الدراسات اللغويّة والنحويّة، وفي وجوب أن يبني النحاة قواعدهم النحويّة على شواهده وقراءاته المتواترة المختلفة التي صحَّ سندها إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلّم ـ لا أن يتجاهلوا القرآن والقراءات، ويحاولوا فرض قواعدهم على اللغة، وتغليب هذه القواعد على القراءات المتواترة إذا ما خالفت آراءَهم، فالقرآن الكريم وقراءاته ممّا ينبغي أن يُقاس عليها، لا ممّا تُقاس هي على غيرها من كلام العرب، والقراءة المتواترة ينبغي أن تُتَّخذ أساساً يُقيمُ عليه النحاة قواعدهم، فهي أثبتُ ممّا أصّلوه، وذلك يدعونا إلى متابعة التفكير في القواعد والمصطلحات التي ورثناها، وعدم التعنّت والجمود والالتزام بما أَلِفْناه من مذاهب نحويّة بصريّة أو كوفيّة.

ثبت المصادر والمراجع:

× إتحاف فضلاء البشر في القراءات العشر، للشيخ أحمد الدمياطي، دار الندوة، بيروت، لاط، لات.
× الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
× الأصول في النحو، لابن السرّاج، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
× إعراب القرآن للنحّاس ، تحقيق د. زهير غازي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٧٧ م.
× الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق د.أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٩٧٦م.
× الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر، ١٩٦١م.
× أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
× البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
× تفسير المنار، محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠م.
× تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ، حسن بن محمد النيسابوري، تحقيق زكريا عميران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م
× الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دارالكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٥م.
× الحجّة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.
× الحجّة للقرّاء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.
× الحماسة الشجرية، هبة الله الشجري، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، طبع وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٦٥م.
× خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.
× الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجّار، دار الهدى، بيروت، ط٢، لات.
× دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، نشر دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٧٢م.
× الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٦م.
× الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير، لعبد الواحد المالقي، تحقيق د.محمد حسّان الطيّان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ٢٠٠٦م.
× ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، بغداد، ط١، ١٩٩١م.
× ديوان مسكين الدارمي، تحقيق يحيى الجبوري وزميله، بغداد، ١٣٨٩هـ.
× شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
× شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، مصر، ط١، ١٩٩٠م.
× شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت، لاط، لات.
× شرح ديوان الحماسة، لأبي علي المرزوقي، نشر عبد السلام هارون وأحمد أمين، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٩٥١م.
× شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لاط، لات.
× شرح المفصّل، لابن يعيش النحويّ، المطبعة المنيرية، مصر، لاط، لات.
× شرح صحيح البخاري، شرح مصطفى ديب البغا، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
× غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين بن الجزري، نشره ج براجستراسر، طبع ١٩٣٢م.
× في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧م.
× الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، ١٩٥٦م.
× الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، لاط، لات.
× الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٨م.

× الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤م.
× اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
× اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
× مجالس العلماء، لأبي إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٩٨٣م.
× المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، لابن جنّي، تحقيق علي النجدي وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة بالقاهرة، ١٣٨٦هـ.
× مختصر ابن خالويه، نشره برجستراسر، المطبعة الرحمانيّة بمصر، ١٩٣٤م.
× المزهر في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، طبع عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٦١هـ.
× معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق د.فائز فارس، الكويت، ط٢، ١٩٨١م.
× معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، لاط، لات.
× معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
× معجم القراءات، الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق.
× معرفة القرّاء الكبار، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
× مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.
× المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، على هامش خزانة الأدب، طبعة بولاق.
× المقتضب، لأبي العباس المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٤م.
× مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الكتب العلميّة، لات، لاط.
× المنصف (شرح التصريف المازني) لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.
× النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلميّة، بيروت، لاط، لات.
× همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، صحّحه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، لات.
×× الدوريات:
× مجلّة دراسات عربية وإسلاميّة، الناشر مكتبة الزهراء، القاهرة، العدد ١٢، سنة ١٩٨٣م. مقال:(تعدّد أوجه الإعراب في الجملة القرآنيّة) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف.

حواشي البحث:

١ : انظر غاية النهاية ٢/٣٣٠، ومعرفة القراء الكبار ١/١٠٧.
٢ : انظر غاية النهاية ١/٤٤٣، ومعرفة القرّاء الكبار ١/٨٦.
٣ : انظر غاية النهاية ١/٢٨٨، ومعرفة القرّاء الكبار ١/١٠٠.
٤ : انظر غاية النهاية ١/٤٢٣، ومعرفة القرّاء الكبار ١/٨٢.
٥ : انظر غاية النهاية ١/٣٤٦، ومعرفة القرّاء الكبار ١/٨٨.
٦ : انظر غاية النهاية ١/٢٦١، ومعرفة القرّاء الكبار ١/١١١.
٧ : انظر غاية النهاية ١/٥٣٥، ومعرفة القرّاء الكبار ١/١٢٠.
٨ : مناهل العرفان في علوم القرآن ٢/٤٦٢.
٩ : انظر النشر في القراءات العشر ١/٩، ومناهل العرفان في علوم القرآن ١/٤١٩.
١٠ : انظر إتحاف فضلاء البشر ص ٥، والاختلاف بين القراءات ٧٦.
١١ : انظر الاقتراح في علم أصول النحو ٤٩.

١٢ : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٤/١.

١٣ : انظر الكتاب ١٤٨/١.

١٤ : وذلك كما في قوله تعالى : (جاء أجلهم) الأعراف ٣٤/٧، وقوله تعالى: (تلقاء أصحاب) الأعراف ٤٧/٧، انظر معجم القراءات ٣٦/٣، و٢٠/٩.

١٥ : انظر الكتاب ٤٤٣/٤.

١٦ : وهي أيضاً قراءة الحسن وزيد بن عليّ وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير وغيرهم، انظر مختصر ابن خالويه ٦٠، والمحتسب ٣٢٥/١، والكشّاف ٢١٩/٣، والبحر المحيط ٢٤٧/٥، ومعجم القراءات ١١٠/٤.

١٧ : انظر الكتاب ٤٤٨/٤.

١٨ : البقرة ٢٨٤/٢، وهي أيضاً قراءة ابن محيصن واليزيدي ويعقوب، انظر الكشف عن وجوه القراءات ١٥٦/١، والكشاف ٥١٨/١، والبحر المحيط ٣٧٧/٢، والنشر في القراءات العشر ١٠/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٩، ومعجم القراءات ٤٣١/١.

١٩ : إبراهيم ٢٢/١٤.

٢٠ : انظر معاني القرآن للفراء ٥٧/٢، والحجّة لابن خالويه ٢٠٣، والكشف عن وجوه القراءات ٢٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٧٢، ومعجم القراءات ٤٧٤/٤.

٢١ : معاني القرآن للأخفش ٣٧٥/٢.

٢٢ : انظر المنصف ٣٠٧/١، ومقدّمة المقتضب للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ١١٩/١.

٢٣ : وهي أيضاً قراءة أسيد عن الأعرج وزيد بن علي والأعمش عن نافع، انظر: البحر ٢٧١/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٣/٢، ومعجم القراءات ٩/٣.

٢٤ : الأعراف ١٠/٧، والحجر ٢٠/١٥.

٢٥ : المنصف شرح التصريف المازني ٣٠٧/١، وانظر المقتضب ٢٦١/١.

٢٦ : الحج ١٥/٢٢.

٢٧ : وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي ونافع في رواية وقالون والبزي والحسن وعيسى، انظر: الكشف عن وجوه القراءات ١١٦/٢، والإتحاف ٣١٣، والنشر ٣٢٦/٢، ومعجم القراءات ٩٠/٦.

٢٨ : انظر المقتضب ١٣٢/٢.

٢٩ : الكهف : ٢٥/١٨.

٣٠ : وهي قراءة حمزة والكسائي وطلحة والأعمش والحسن وابن جبير، انظر: الكشف عن وجوه القراءات ٥٨/٢، والبحر ١١٢/٦، والإتحاف ٢٨٩، والنشر ٣١٠/٢، ومعجم القراءات ١٨٧/٥.

٣١ : المقتضب ١٦٩/٢.

٣٢ : الجاثية ٥/٤٥.

٣٣ انظر البحر المحيط ٤٣/٨ والكشف عن وجوه القراءات ٢٦٧/٢، والإتحاف ٣٨٩، ومعجم القراءات ٤٤٨/٨.

٣٤ : المقتضب ١٩٥/٤.

٣٥ : وهي أيضاً قراءة اليزيدي والسوسي والداني وغيرهم، انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، والكشف عن وجوه القراءات، ومعاني القرآن للأخفش ٩٣/١، والنشر ٢٠٤/٢، والبحر المحيط ٣٦٦/١، ومعجم القراءات ١٠١/١.

٣٦ : البقرة ٥٤/٢.

٣٧ : انظر الدر المصون ٣٦٢/١.

٣٨ : انظر الخصائص ٧٢/١.

٣٩ : المحتسب ٣٣/١، وانظر الخصائص ٢٨٥/١.

٤٠ : انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٢/١.

٤١ : وهي أيضاً قراءة ابن عباس، انظر: مختصر ابن خالويه ١٠، ومعاني الأخفش ١٥٢/١، والبحر المحيط ٦١١/١، ومعجم القراءات ٢١٢/١.

٤٢ : البقرة ١٤٨/٢.

٤٣ : انظر تفسير الطبري ١٩٥/٣.

٤٤ : وهي أيضاً قراءة الحسن ويعقوب، انظر: معاني الفراء ٢٠٦/١، والمحتسب ٩٨/١، والإتحاف ١٥٤، والنشر ٣٠٠/١، والبحر المحيط ٤٦/٢، ومعجم القراءات ٢٥٤/١.

٤٥ : البقرة ١٨٥/٢.

٤٦ : المحرر الوجيز ٥١٥/١.

٤٧ : وهي أيضاً قراءة أبي جعفر ويعقوب والأعمش والحسن ومجاهد، انظر: معاني الفراء ١٤٥/١، والكشف ٢٩٤/١، والنشر ٢٢٧/٢، والبحر المحيط ٢٠٧/٢، ومعجم القراءات ٣١٥/١.

٤٨ : البقرة ٢٢٩/٢.

٤٩ : أعراب القرآن للنحاس ٢٦٥/١.

٥٠ : البقرة ٢٨٠/٢.

٥١ : وهي أيضاً قراءة ابن محيصن والحسن ومجاهد وغيرهم، انظر: المحتسب ١٤٥/١، والبحر المحيط ٣٥٤/٢، والكشف عن وجوه القراءات ٣١٩/١، والنشر ٢٣٦/٢، ومعجم القراءات ٣١٩/١.

٥٢ : إعراب القرآن للنحّاس ٢٩٦/١.

٥٣ : انظر القراءة في البحر المحيط ١/ ١٧١، والكشاف ١/ ١٦٣، ومعجم القراءات ٣٦/١.

٥٤ : البقرة ٦/٢.

٥٥ : الكشّاف ١٦٣/١.

٥٦ : المجادلة ١/٥٨.

٥٧ : انظر القراءة في معاني القرآن للزجاج١٠٥/٥، والكشف عن وجوه القراءات ١٤٥/١، والبحر المحيط ٢٣٠/٨، والنشر في القراءات العشر ٣/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٨، ٤١١، ومعجم القراءات ٣٥٩/٩.

٥٨ : انظر البحر المحيط ٢٣٢/٨.

٥٩ : معاني القرآن للفرّاء ٧٥/٢.

٦٠ : وهي أيضاً قراءة أبي جعفر ويعقوب والحسن ومجاهد، انظر معاني الفرّاء ١٤٥/١، والكشف عن وجوه القراءات ٢٩٤/١، والبحر المحيط ٢٠٧/٢، والنشر في القراءات العشر ٢٢٧/٢، ومعجم القراءات ٣١٤/١.

٦١ : البقرة ٢٢٩/٢.

٦٢ : معاني القرآن للفرّاء ١٤٥/١.

٦٣ : وهي أيضاً قراءة إبراهيم النخعي وقتادة والمطوّعي ومجاهد والحسن البصري وابن عبّاس ويحيى بن وثّاب وغيرهم. انظر: معاني القرآن للفرّاء ٢٥٢/١، والمحتسب ١٧٩/١، والكشف عن وجوه القراءات ٣٧٥/١، والنشر في القراءات العشر ٢٤٧/٢، ومعجم القراءات ٥/٢.

٦٤ : انظر الكتاب ٢٤٨/١، والمقتضب ١٥٢/٤، والأصول في النحو ٧٩/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٢٠/١.

٦٥ : انظر الكتاب ٢٤٨/١، ٣٨٢/٢.

٦٦ : لم أقف على قائله، وهو في الكتاب ٣٨٣/٢، والأصول ٩٩/٢، والإنصاف ٤٦٤/٢، وشرح المفصّل ٧٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣، والبحر المحيط ١٦٦/٣، وهمع الهوامع ١٢٠/١، وخزانة الأدب ٣٣٨/٢.

٦٧ : انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢.

٦٨ : البحر المحيط ١٦٥/٣.

٦٩ : الكامل في اللغة والأدب ٧٤٩/٢، وانظر المقتضب ١٥٢/٤، وشرح المفصّل لابن يعيش ٧٨/٣، والجامع لأحكام القرآن ١/٥.

٧٠ : المائدة /٢٤.

٧١ : اللباب في علوم الكتاب ١٣٥٦/١.

٧٢ : انظر اللباب في علوم الكتاب ١٣٥٧/١.

٧٣ : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٢.

٧٤ : انظر الحجّة للقرّاء السبعة ١٢١/٣.

٧٥ : الكشّاف ٦/٢.

٧٦ : الجامع لأحكام القرآن ٤/٥.

٧٧ : الجامع لأحكام القرآن ١/٥.

٧٨ : الخصائص ٢٨٥/١، وانظر شرح المفصّل لابن يعيش ٧٨/٣.

٧٩ : اللمع في العربيّة ١٥٧.

٨٠ : انظر مجالس العلماء ٢٤٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٥/٣.

٨١ : النساء ١٢٧/٤.

٨٢ : النساء ١٦٢/٤.

٨٣ : انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٥٢/٣، وشرح الأشموني ١٦٩/٣، وشرح التصريح على التوضيح ١٩٠/٢.

٨٤ : التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) ١٦٤/٩.

٨٥ : تفسير النيسابوري ٤٢٦/٢.

٨٦ : البحر المحيط ١٦٧/٣.

٨٧ : البقرة ٢١٧/٢.

٨٨ : الحجر ٢٠/١٥.

٨٩ : البيت في ديوانه ١١٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٨/١، والحماسة الشجرية ١٣٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٩٦/١، ٤٦٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٣، والبحر المحيط ١٥٧/٢، والدر المصون ٢٢١/٢.

٩٠ : البيت في ديوانه ٥٣، ومعاني القرآن للفرّاء ٨٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٥/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ٨٩/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٣، والبحر المحيط ١٥٦/٢، والدر المصون ٣٩٥/٢، والمقاصد النحويّة ١٦٤/٤.

٩١ : البيت مجهول القائل ، وهو في معاني القرآن للفرّاء ٨٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٣، والبحر المحيط ١٥٦/٢، والدر المصون ٣٩٥/٢.

٩٢ : البيت سبق تخريجه ص ٦.

٩٣ : انظر مثلاً شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣، والبحر المحيط ١٥٦/٢، والدر المصون ٣٩٤/٢.

٩٤ : البحر المحيط ١٥٦/٢.

٩٥ : البحر المحيط ١٦٧/٣.

٩٦ : انظر الخصائص ١٠/٢.

٩٧ : صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن.

٩٨ : انظر المزهر في علوم اللغة ٢١٣/١.

٩٩ : انظر : في أصول النحو ٢٨، والدر النثير ٢٩٣.

١٠٠ : تفسير المنار ٢٦٤/٤.

١٠١ : انظر مقال (تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنيّة) مجلّة دراسات عربية وإسلاميّة ، العدد ١٢ ص ٩٣.